

أسطولها التجاري الذي يمر بالبحرين قادما من البصرة وامتجها إلى بومبي، وهي تعرف أن وجود أي قوى أجنبية على هذه الجزيرة هو تهديد مباشر لها لا يمكن قبوله.

إذا عرفنا القوى المتربصة بالبحرين فسرى أن القلق البريطاني الذي لم يهدأ كان في محله، فهناك الألمان والفرنسيون والتراحم القائم بينهم على المزيد من المستعمرات التي تقع في طرق تجارتها مع شرق آسيا وهناك الدولة العثمانية، وهناك فارس وابن سعود بعد هزيمة العثمانيين، كل هؤلاء كانوا يتحنون الظرف المناسب للانقضاض وكانت بريطانيا طوال الوقت تصد هذا وتمنع ذلك، وتشدد في الوقت نفسه قبضتها على شيخ البحرين سالبة إياه حرية التصرف خوفا من وصول أي من تلك القوى إليه، مما سبب للشيخ حرجا شديدا فيما يتعلق باستقلالته مقارنة بشيوخ المنطقة الآخرين، ولم يفلح التذمر ولا رسل العتب ولا استفسارات الشيخ عن سبب معاملته بطريقة تختلف عن معاملة «باقي شيوخ المنطقة».

لقد فضلت بريطانيا تحمل تبعات التدخل المباشر في حكم البحرين على أن تترك شيخ البحرين مستقلا بعيدا عن سيطرتها، وعملت بكل الوسائل - ترغيبا وتهديدا - لإحكام سيطرتها حتى وإن اضطرها الأمر إلى عزل حاكم وتولية آخر ومواجهة القوى الأخرى.

ثغرات في الثوب البحري

ذكرنا قبل قليل أن الاهتمام البريطاني بالبحرين تعاضم في منتصف القرن التاسع عشر، وشكل تولي الشيخ عيسى بن علي حكم البحرين البداية التي تجسد ذلك الاهتمام.. وتنقسم فترة حكم الشيخ عيسى الطويلة التي امتدت أكثر من نصف قرن إلى مرحلتين..

الأولى: تبدأ منذ توليه الحكم عام ١٨٦٩ حتى أواخر ١٩٠٤، وقد اتسمت هذه المرحلة بالهدوء النسبي، وإن حملت في طياتها بذور المواجهة. والمرحلة الثانية: تبدأ من نوفمبر ١٩٠٤، وتمتد إلى عزله في مايو ١٩٢٣. وقد شهدت هذه المرحلة صراعا مريرا بين الشيخ عيسى والحكومة البريطانية حول حكم الجزيرة.. وسرى في الأوراق القادمة نتائج هذا الصراع، وكيف حاول كل من الشيخ والإنجليز كسب مساندة القوى المحلية للفوز بهذا الصراع، وكيف لعبت هذه القوى سواء بعلمها أو بدونه - دورا مؤثرا في نتائج جولات هذا الصراع.

تبنّت الحكومة البريطانية - كعادتها دائما - سياسة الحذر والتوثب مكتفية طوال فترة حكمها الاستعماري في منطقة الخليج بالاتفاقيات ذات الطابع التجاري مع البحرين، ثم باتفاقيات ذات طابع سياسي تحد من تحركات البحرين الخارجية، وممانعة إياها من عقد أي اتفاقية مع أي دولة أخرى، وذلك مقابل إسباغ «نعمة الحماية البريطانية» عليها.

وقد عملت بريطانيا بذكاء شديد من أجل الوصول إلى مرحلة الحكم المباشر في البحرين من دون إثارة القوى المجاورة، وقد نجحت في سياستها تلك، وحققت مرادها بعد أن اقتنصت «الفرصة

*جميع المراسلات البريطانية الواردة في هذا الفصل - عدا المشار إلى مصدرها - منقولة عن كتاب مي محمد الخليفة «سبرأباد ورجال الدولة البهية».

المتاحة» لفرض واقع جديد لم تألفه البحرين، ولم تألفه باقي إمارات الساحل التي ترتبط باتفاقيات مشابهة مع بريطانيا.

كان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة عنيدا، وحاول من خلال حزبه المساند الذي تكوّن من مجموعة من معاونين في المجالس الإدارية (المجلس العرفي ومجلس المعارف ومحكمة الغوص والقضاة الشرعيين) أن يقف في وجه المحاولات البريطانية المستمرة، لكن بريطانيا كانت له بالمرصاد سواء بالتلويح بالخطر الخارجي، أو بالبوارج الحربية البريطانية التي تهدده بالقصف، وقد استمات الإنجليز كي تكون لهم اليد العليا، حتى عن طريق المجالس التي أنشأها الشيخ.

وخلال أدوار الصراع في عهد الوكلاء السياسيين مثل «براي وديكسون وديلي»، كانت الفئات الأخرى أدوات استخدمها طرفا الصراع لخدمة موقفهما، إلى أن كسبت بريطانيا الجولة الثانية بعزل الشيخ عيسى على يد «ديلي»، وفي كل جولة كانت بريطانيا تحصل على المزيد من الامتيازات.

كانت بريطانيا تنتهز الفرصة حين تظهر قلاقل أو اضطرابات كواحدة من الثغرات التي تساعد على التقدم خطوة ثم الانتظار والكمون، وأثناء فترة الهدوء تحاول من خلال «إنشاء حزب يؤيد بريطانيا» - كما قال «براي» الوكيل السياسي - التغلغل أكثر فأكثر في ثنايا الثوب البحريني.. ولولا وجود تلك الثغرات الضعيفة في النسيج البحريني لما استطاعت بريطانيا كسب الجولة تلو الأخرى، سواء جاءت تلك الثغرات من البيت الحاكم نفسه، أو من «سماسرة السياسة»، كما وصفهم محمد التاجر، والذين استغلوا أوضاع أبناء طائفتهم الشيعية، وحاجتهم الماسة لتحسين مستوى معيشتهم لإيجاد موقع متميز لهم في السلطة.. أما الطائفة السنية فقد شكلت «الحزب

الصامت» الذي لم يكن له دور في تبلور الأحداث لولا قلة ناشطة من أعضاء المجالس الإدارية، ونخبة قليلة من التجار والمثقفين الذين كانت لهم بعض المحاولات بين حين وآخر.

كانت الضرائب والجمارك «القصة» الرئيسية للصراع، وبرغم وضوح النيات البريطانية، فإنهم كانوا حذرين جدا في كشف موقفهم، فقد ورد في رسالة مؤرخة ٨ / ٢ / ١٩٠٥ وجهتها الحكومة إلى وكيلها السياسي في البحرين: «.. ولكن بخصوص احتلال دائرة الجمارك فإن بروديرك يتحفظ على ذلك، وإن كان يعترف بأن جمارك البحرين تحتاج إلى عملية تطور كبيرة، وإن ذلك يقع على كاهل المقيم السياسي الذي لم يتمكن من تحقيق أي تقدم في هذا المجال، ولكن بروديرك يعتقد بأن خروج الشيخ علي على القانون وفشل الشيخ عيسى في الإدارة لا يقابله إجراء احتلال الجمارك؛ لأن مثل هذا الإجراء ربما يثير الشك في نوايانا ويؤدي إلى نتائج عكسية في أماكن أخرى في الخليج».

وجاء في رسالة أخرى موجهة من سكرتير دائرة الخارجية في حكومة الهند إلى الميجر كوكس المقيم السياسي في ١٧ / ٥ / ١٩٠٥:

«انه لمن المؤسف أن تدفعنا سياسة الإمبراطورية لعدم الإفصاح عن حقيقة نوايانا لحماية هذه الجزيرة، التي ترى في تصورك إمكانية تحويلها إلى مركز للسلطة البريطانية في مياه الخليج، فرغم أن تلك الصورة المرسومة الواضحة لديك إلا أنها ستبقى رغم اقتناعنا بها طبي الكتمان حيث إن الوقت لم يأت بعد للإعلان عنها».

وإذا كانت بريطانيا تحرص على عدم كشف أوراقها فقد كان الشيخ عيسى مدركا للواقع وهذا هو سبب عناده وإصراره على رفض

«النصائح البريطانية».

ووفقا للوريمر فقد سعت حكومة الهند عام ١٨٩٩ إلى تحسين نظام الجمارك في البحرين، ليصبح أكثر فعالية وإنتاجا، وأعدت العدة كي تطلب إلى الشيخ القيام بالإصلاحات، إلا أن الشيخ رفض مساعي حكومة الهند.. ويقول لوريمر: «غير أن السبب الحقيقي لرفضه العنيد هذه الإصلاحات هو أنه كان يرى في قبول نصيحة البريطانيين في هذا الصدد وقبوله عمل موظفين منهم في جمع ضرائبه أمرا مهينا لكرامته واستقلاله»، كما أنه قام برفع الضرائب في أكتوبر ١٨٩٩ دون إبلاغ السلطات البريطانية مسبقا. ويوضح لوريمر موقف الشيخ عيسى من بريطانيا بقوله إن الشيخ «رفض قرضا عرضته عليه الحكومة البريطانية»، وكان ذلك عام ١٩٠٠ وتكرر العرض عام ١٩٠١ «رغم أن وضعه المالي كان يتدهور بسرعة» وأعلن في الوقت نفسه اعتزاه السيطرة على العوائد بطريقة مباشرة.

وعام ١٩٠٣ كان الموضوع الرئيسي في المفاوضات التي دارت بين اللورد كيرزون والشيخ عيسى هو مشكلة الضرائب، وقد رفض الشيخ الحجج التي استخدمها اللورد لإغرائه بقبول نظام جديد.. ومؤداها وفقا للوريمر أن هذا النظام «سيخلصه من أزماته المالية، وسيزيد من دخل الإمارة كما سيهيء وضعاً ثابتاً لابنه وخليفته حمد الذي وافقت حكومة الهند على الاعتراف به، ولجأ الشيخ إلى تأكيد أن المشكلة تخصه هو وحده، واقترح أن يؤجل هذا الأمر حتى موته». فكانت النتيجة أن وجه إليه إنذار بريطاني.

وإزاء الموقف المتصلب الذي اتخذه الشيخ عيسى حيال «النصائح البريطانية» تقرر تعيين موظف بريطاني في البحرين عام ١٩٠٠، وتمت زيادة صلاحياته تدريجيا وقد منح تفويضات أشمل عام ١٩٠٤ «بعد

فشل كل المحاولات التي تمت لإقناع شيخ البحرين بقبول إصلاح نظم جمع العوائد في إمارته» كما يقول لوريمر.

إلا أن الوضع السابق لم يستمر.. وبدأت المرحلة الثانية من حكم الشيخ عيسى بن علي في أعقاب حادثة وقعت في ٢٩ سبتمبر ١٩٠٤. وقد أجمع المؤرخون على اعتبار حادثة الشيخ علي بن أحمد، وهو ابن أخي الشيخ عيسى حاكم البحرين، منفذا أساسيا من المنافذ التي استغلتها بريطانيا للتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، وحلقة أساسية من حلقات الصراع المير بين الشيخ وبريطانيا. وحاولت أكثر من جهة مثل ألمانيا وإيران استغلال الحادثة لتحقيق مصالحها.. لكن الإنجليز نجحوا في توظيف المحاولات الخارجية أيضا وتحقيق انتصار مهم..

وما يهمنا هنا، ونحن نسرّد حادثة الشيخ علي بن أحمد، هو مراقبة أسلوب الإنجليز ودور القوى الأخرى «ألمانيا وإيران».

تتلخص الحادثة في خلاف جرى بين خادم في وكالة «فون هاوس» التجارية الألمانية، مع أحد خدم الشيخ علي بن أحمد، وأدى الخلاف إلى حضور الشيخ علي بنفسه، فتشاجر مع صاحب الوكالة الألماني، وبعد تصاعد وتيرة الخلاف قام الشيخ علي بضرب صاحب الوكالة، فرفع هذا الأخير أمره إلى الوكيل السياسي في البحرين، وعندما حقق الوكيل في الموضوع وجد أن الشيخ علي كان بحاجة إلى عمال ينجزون له بعض الأعمال، فما كان منه إلا أن طلب إلى فداويته جمع بعض الحمالين من السوق، وكان كثير من هؤلاء من الجالية الفارسية الذين يعملون بنظام السخرة، وهو نظام تجمع فيه العمالة حسب توافر المهام لها في أوقات محددة مقابل وجبة غذائية أو دون مقابل أحيانا.. وأثناء جمع العمال من السوق لجأ خادم الوكالة الفارسي إلى صاحب الوكالة الألماني، وحدث

الشجار، وقد أرسل التاجر الألماني رسالة إلى المقيم الألماني في طهران يستنجد به، فتحرك الأخير سائلا المقيم البريطاني في طهران عن وضع الرعايا الألمان!.. مما شكل حافزا قويا للإنجليز يدفعهم للتدخل المباشر قبل خروج الأمر عن سيطرتهم، وقد ألزم الشيخ علي بتقديم اعتذار للألماني، ودفعت تعويض مادي مقداره ١٠٠٠ روبية!

وبعد مرور شهرين حدث شجار آخر بين فداوية الشيخ علي بن أحمد وخدم أحد التجار الإيرانيين، وتطور الشجار في المنامة حيث احتشد الإيرانيون لنصرة التاجر وخدمه، واحتشد الفداوية لنصرة زملائهم.. ووصلت أنباء الشجار للمصلين في المسجد، فأرسل القاضي الشيخ قاسم المهزع رجاله لتهدئة الأوضاع وفهم ما حدث إلا أن الإيرانيين توجسوا من رجال الشيخ قاسم، وخشوا أن يساندوا الفداوية ضدهم، وتساعد الشجار حتى شمل رسل الشيخ قاسم.. هذا وقد أصيب في الشجار والد التاجر الإيراني وسبعة آخرون بجراح خطيرة.

وفي أعقاب الحادثة التقى الوكيل السياسي مع الشيخ عيسى بن علي للوصول إلى حل، إلا أن الشيخ رفض تدخل الوكيل على اعتبار أن الإيرانيين مسلمون، وبالتالي فلا معنى لتدخل الوكيل في الخلاف الذي ستحسمه محاكم الشرع. ويعكس موقف الشيخ إصراره وعناده حول مبدأ استقلاليته، ولكن التطورات اللاحقة عقدت الوضع حيث يقول لوريمر إن الإيرانيين المتضررين أرسلوا رسالة إلى الشاه، وطلبت الحكومة الإيرانية «أخذ زمام المبادرة ووضع الحلول المنصفة» وتعهدت لهم الحكومة البريطانية بأنها ستتخذ الإجراءات الكفيلة برد حقوقهم إليهم.

وإزاء هذه التطورات وموقف الشيخ اضطر الوكيل السياسي إلى

إعلان عجزه عن «التفاهم» مع الشيخ عيسى وطلب مساعدة السفن الحربية، وحضور المقيم السياسي بنفسه لحل المشكلة وفقا للشروط البريطانية، والتي اعترض عليها الشيخ عيسى، وقد أقحم فيها موضوع الجمارك إقحاما.. وقد وجدت حكومة صاحب الجلالة هنا الفرصة المناسبة لإظهار جزء من «النيات» لترتيب أجزاء من الصورة الكلية المتفق عليها. وجاء في رسالة مؤرخة ٢١ / ١ / ١٩٠٥ موجهة من حكومة الهند إلى السير برودريك : «إنها فرصتنا المناسبة لإعلان الحماية على البحرين ولاسيما أن الموقف الدولي سيكون إلى جانبنا، وذلك بعد طلب الرعايا الألمان والفرس في البحرين التدخل لحمايتهم»!!

هنا تخلت بريطانيا عن تحفظها المعهود، وأخذت زمام المبادرة تجاه فرصة لن تتاح لها مرتين! فحضر الميجور كوكس إلى البحرين غير أن الشيخ ظل مصرا على عناده، فأصدرت حكومة صاحب الجلالة أوامر رسمية إلى الشيخ عيسى في فبراير ١٩٠٥ مصحوبة بتفويض الميجور كوكس باستخدام القوة.. وقد تجمعت ثلاث سفن حربية، وأنزل ١٥٠ جنديا، وطلب إلى الشيخ الحضور للحديث على ظهر السفينة إمعانا في الإذلال واستعراضا للقوة، وسلمت الأوامر إلى الشيخ ومنح مهلة مدتها أربع وعشرون ساعة لتنفيذها. وبعد التهديد بقصف المنامة، وبعد احتجاز الشيخ حمد ابن الشيخ عيسى رهينة على ظهر إحدى السفن كضمان لتنفيذ الأوامر، وبعد حجز الشيخ قاسم المهزح كتهديد للقضاة الشرعيين، ومنعهم من الاعتراض أو التدخل، بعد هذا كله اضطر الشيخ عيسى بن علي للموافقة على تنفيذ الأوامر البريطانية.

هكذا استطاع الإنجليز الخروج من هذه الجولة بامتيازات عديدة وتهيئة الظروف لإجبار الشيخ عيسى على القبول «بقانون المستعمرات» لاحقا واستطاعوا أيضا - تحت التهديد والاحتجاز - إرغام الشيخ قاسم المهزح

مثل السلطة القضائية الشرعية على قبول تقليص صلاحياته وعدم التدخل فيما لا يعنيه من أمور الإدارة! وكان الميجور كوكس قد كتب حول احتجاج المهزغ يقول «وقد انتهزنا هذه الفرصة لكي يكون الشيخ قاسم عبرة للآخرين، فقد كان يشعر بأنه إنسان مهم، وكان يظن أن أهميته تعفيه من زيارة دار الاعتماد قبل ذلك».

كما حصل الإنجليز على ما وصفوه بـ«الطاعة واللين» من الحاكم بعد «العملية التأديبية» كما أطلقوا عليها. فقد أصبح للإنجليز حق إنشاء المحاكم المختلطة بحجة وجود أجنب يجب ألا يخضعوا لسلطة المحاكم البحرينية، وتم تنصيب الوكيل السياسي قاضيا فيها كما حصلوا على حق فرض التغييرات التي يريدونها في نظام الجمارك، وحق تأسيس فرقة للشرطة، وتعهد من الحاكم بعدم عصيان الأوامر وتنفيذ «النصائح» البريطانية، كما حصلوا على قطعة أرض بالقرب من البحر.

وتم نفي الشيخ علي بن أحمد إلى الهند، وصدورت ممتلكاته وأحرقت سفنه ودفعت التعويضات للإيرانيين. وأصدر الشيخ عيسى إعلانا عاما بمنع السخرة عن الأجنب، هذا وقد أفرج عن الشيخ حمد والشيخ قاسم المهزغ بعد تعهده مع أخيه بعدم التدخل في الشؤون الإدارية.

وبرغم مراسلات الشيخ عيسى بن علي اللاحقة التي يتظلم فيها من التعسف البريطاني، فإن أحدا لم يصغ إليها. وخرجت بريطانيا من هذه الجولة من جولات صراعها مع الشيخ عيسى بمكاسب وامتيازات سياسية واقتصادية وإدارية، من خلال استغلال إحدى الثغرات في الثوب البحريني، التي تسبب فيها سلوك الشيخ علي بن أحمد واستعانة الإيرانيين بطهران، مما جعل بريطانيا تسارع لسد المنافذ أمام إيران، وانتهاز الفرصة لبسط نفوذها المباشر على الإمارة.